حرب المرتبات.. جريمة تاريخية ترتكبها الشرعية

الشرعية تقطع رواتب العسكريين والأمنيين للانتقام من انتصارات الانتقالي

عدم صرف رواتب العسكريين عمل سياسي لتركيع أبناء الجنوب وقتل روح المقاومة

لماذا لا تصرف رواتب العسكريين بانتظام؟ وما تأثير ذلك على معيشة وحياة العسكري والأمني؟

«الأمناء» استطلاع/ مريم بارحمة:

سعى الاحتلال اليمني لتدمير كل القطاعات والمؤسسات والهيئات الجنوبية بطريقة ممنهجة وكان للمؤسسات العسكرية النصيب الأكبر من هذا التدمير الممنهج منذ قيام الوحدة المشؤمة عام1990م وما طال العسكريون من اغتيال وقتل واعتقال واخفاء قسري وتسريح وإقصاء وتهميش واستبعاد وظيفي، ومازالوا يعانون ويلات وتبعات هذا الظلم في شتى صوره حتى طال لقمة العيش، فانقطاع رواتب المؤسسات العسكرية والأمنية ما هو إلا امتداد لتدمير الإنسان ومحاربته وتجويعه، لكن لن تنكسر عزيمة وقوة الأبطال، والدليل صمودهم بجبهات القتال وتحقيق الانتصارات العظيمة، وتواجدهم بالمؤسسات الأمنية لأداء واجبهم الوطني، ولن تجد شعب على وجه الأرض يملك عزيمتهم وقوة صبرهم وتحملهم وثباتهم كثبات الجبال الرواسي.

انقطاع رواتب حماة الوطن والمواطن أمام مرئ ومسمع الشرعية دون أن تحرك ساكنا وكأن أمرهم لا يعنيها، جريمة تاريخية ترتكبها الشرعية بحقهم، وهذا لم يحدث في التاريخ المعاصر أو القديم بأي دولة بالعالم؛ فانقطاع رواتب المؤسسات العسكرية والأمنية وعدم انتظامها لعدة سنوات بعد حرب 2015م يعد انتهاك صارخ وتعذيب ممنهج، فقطع الرأس ولا قطع المعاش.

سياسة العقاب الجماعي الممنهج

وفي هذه الزاوية نسلط الضوء على معاناة القطاع العسكري والأمني جراء انقطاع مرتباتهم لمعرفة لماذا لا يتم إعطاء رواتب العسكريين بانتظام؟ وكم مدة انقطاع المرتب؟ وما تأثير انقطاع الراتب على معيشة وحياة العسكري والأمني؟ ولماذا تتعنت الشرعية بعدم صرف مستحقات ورواتب العسكريين بانتظام؟ وما هي التأثيرات السياسية لقطع الرواتب وخلق بيئة مثالية لكل المظاهر السلبية في المجتمع؟

ويقول العميد ناجي محمد العربي، نائب رئيس الهيئة العسكرية، العليا للجيش والأمن الجنوبي، والمتحدث الرسمي للهيئة،: «أن حكومة الشرعية الفاسدة، استخدمت الخدمات والراتب سلاحاً دنيئا انتقاماً لهزائمها، ولتجويع وتركيع شعبنا الجنوبي وقواتنا المسلحة والأمن الجنوبية، فالمرتبات المنهوبة 17 شهراً، 8 أشهر من الأعوام 2016 و2017م، و9 أشهر من العام الحالي 2021م»، مؤكدا أن: «التأثيرات لانقطاع الرواتب كثيرة جدًا معيشية ونفسية وصحية، لأن الراتب المصدر الوحيد لعامة العسكريين، لذا انهارت حياة الكثيرين جوعا، وتفككت اسر كثيرة بسبب الحالة المادية، وفتك الموت بالكثيرين بسبب الأمراض؛ لأنهم لا يملكون ثمن الدواء والعلاج».

واضاف: «هذه سياسات عقاب جماعي ممنهج، هدفها التجويع والافقار والحرمان، استهدافا لتدمير المعنويات، ولكن أبهرهم شعبنا الجنوبي وقواتنا المسلحة والأمن والمقاومة وأسر الشهداء والجرحى في الصمود والممانعة والصبر على الضراء، ونحن في رئاسة وقيادة الهيئة العسكرية العليا قاومنا تلك السياسات اللا مسؤولة بالتصعيد منذ تأسيس الهيئة العسكرية في 31 أغسطس 2016م من خلال عشرات الوقفات الإحتجاجية والاعتصامات، وأبرزها اعتصام 150 يوماً أمام مقر قيادة قوات التحالف العربي وإغلاق كافة بوابات موانئ العاصمة عدن 15 يوماً على التوالي، وغيرها من خطوات النضال الحقوقي والوجودي والسلمية والمشروعة».

واردف: «الشرعية الفاسدة أرادت من قطع المرتبات وتدمير الخدمات تأليب الشعب الجنوبي بقواه المدنية والعسكرية على قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي انتقاماً منها لسد عقدة الهزائم المتلاحقة التي تطاردها على كل صعيد».

نفاذ الصبر الطويل

ويقول المقدم جلال علي احمد الصبيحي من وزارة الداخلية: «لأول مرة في تاريخ سياسات حكام الأرض يحدث شيئا كهذا ومنذ الأزل المحارب يأخذ حقه دون أن يستجديه من أحد لأنه حق المحارب يجب أن يعطى أجره كي يحمي قبيلته وأهله ووطنه الكبير، فالجندي مسؤول عن الأمن وعمله مهم جدا، فلن تتحقق أي انتصارات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية بمعزل من المؤسسات الأمنية العسكرية الوطنية»، مؤكدا أن ما يتعرض له منتسبي الوزارتين يعد انتهاك صارخ متعمد وتعذيب ممنهج معد له مسبقا مثله مثل حرب خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي، وذلك من قبل الحكومة والبنك المركزي، وبأساليب لا ترتقي إلى مستوى المسؤولية ولا الإنسانية، فانتقاء وزارتي الدفاع والداخلية وتسيس مستحقاتهم، وقطع مرتباتهم لفترات طويلة متتالية وتخديرهم بوعود كاذبة وباستهتار واستخفاف لم ولن يطول وله تبعات قد تصل إلى مالا يحمد عقباه».

وأوضح: «بلغ إجمالي المرتبات المتأخرة لدى الحكومة تحديدا تسع وعشرين شهرا أحد عشر شهرًا من عام 2021م متتالية، وستة أشهر من عام 2017م، أما عام 2015م فهو كاملا لازال في ذمتهم، ناهيك عن عدم تنفيذ قرار التسوية لعدد 533 ضابط وأفرد من قوات الأمن السياسي الجنوبي».

وعن التأثيرات السياسية لقطع رواتب العسكريين يقول: «تؤدي بالواضح إلى الفقر المدقع والذي بدوره يخرج أسوء ما في داخل الإنسان ويؤدي إلى الانحراف بشتى أنواعه، أما سياسيًا فيؤدي إلى فقدان الانتماء المؤسسي والمجتمعي ويسهل الاستقطاب من قبل الجماعات الإرهابية والمسلحة الخارجة عن النظام والقانون وتوسيع رقعة الصراع المسلح».

وأضاف «على الحكومة أن تمارس عملها وتتحمل مسؤولياتها وأقلها تحسين المستوى المعيشي والخدماتي للمواطن، إلا أن الحكومة تصب الجوع والتنكيل صبًا وتبذل كل ما بوسعها لخلق الفوضى الأمنية، وتدهور الاقتصاد وانهيار العملة وبذلك تظن أنها قد ضيقت الخناق على المجلس الانتقالي الجنوبي لتحريك الشارع ضده للإطاحة به تحقيقا لأهدافها الانتقامية وعودتها المستحيلة للحكم».

ووجه رسالة إلى قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي قائلا: «لا تنتظروا طويلا وآن الأوان أن ترفعوا الظلم عن شعبكم وأن تكشفوا للتحالف كل جرائم الإبادة الجماعية والفردية التي ترتكبها الحكومة الشرعية ضد أبناء شعبكم الصابر».

اضعاف الأمن وانتشار الجريمة

ويرى النقيب عبدربه محمد عبدالله الطاهري من وزارة الدفاع أن: «هناك طرف بالشرعية وهو المسيطر على القرار ممثلا بحزب الإصلاح يريد تجويع وتركيع العسكريين الجنوبيين من خلال قطع الرواتب وهذا ما نعيشه».

ويضيف: «بكل تأكيد لا يشعر الجندي بالاستقرار النفسي إلا باستقرار منزله، ولهذا فقطع الراتب أو حتى تأخر صرفه يكون سبب الكثير من المشاكل منها الانحراف وممارسة الرشوة والفساد الإداري، واضعاف الأمن وانتشار واستفحال الجريمة في المجتمع، وحرمان الأسرة من الحصول على حقوقها في التعليم والصحة والغذاء الكافي، وأيضا عدم توفر الخدمات للأسرة بشكل كافي كالكهرباء والمياه والمسكن الصحي، ولهذا من أسباب توقف الرواتب حرمان الأطفال من مواصلة تعليمهم وتسربهم من المدارس، وعدم مواصلة التعليم الجامعي من أجل العمل ومساعدة رب الأسرة»، مؤكدا أن الحكومة الشرعية انتهجت نهج العقاب الجماعي لأبناء الجنوب، وتعد حرب انعدام الخدمات كالكهرباء والماء وغيرها وذلك لتركيع شعبنا الصابر والصامد في الجنوب، وايضا انقطاع المرتبات أحد صور هذا العقاب الجماعي والحرب على الجنوب، وهذا لم يعد يخفى على أحد فالشرعية التي يسيطر عليها حزب الاصلاح تراهن بتفتيت المؤسسات العسكرية والأمنية الجنوبية وترك مواقعها للبحث عن أعمال اخرى لإطعام اسرهم».

وتابع: «شعبنا صبر كثيرًا وعلى دول التحالف أن تتدخل لإنهاء هذه المعاناة فتدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع الأسعار يقابله توقف صرف الرواتب أصبح لا يطاق ولا يحتمل».

وأشار إلى أن استقرار الأسرة من جميع النواحي ومنها الجانب المادي، يسهم في استقرار المجتمع وخلق بيئة مثالية، ويساعد في خلق سيكولوجية سوية للفرد تنعكس على الأسرة والمجتمع، والعكس أيضا.

انعكاس سلبي

ويكشف النقيب أسامة عبدالرحمن محمد باحميش من وزارة الداخلية أن سبب انقطاع رواتب العسكريين يعود لعدم مقدرة البنك المركزي اليمني على دفع رواتب المؤسستين الأمنية والعسكرية بسبب عدم دفع إيرادات المحافظات المحررة للبنك المركزي في العاصمة عدن، وتزايد أعداد منتسبي الجيش والأمن حتى يومنا هذا، لأن الميزانية الموجودة لمنتسبي الأمن والجيش مرصودة حسب كشوفات 2014م».

وأضاف: «انقطاع راتب رجل الأمن والجيش أو عدم انتظامه ينعكس سلبا على الحياة المعيشية».

وحول تعنت الحكومة وعدم صرف مستحقات ورواتب العسكريين بانتظام يقول: «حجة الحكومة أن كشوفات المرتبات فيها أسماء وهمية وفيها أسماء مكررة؟».

وتابع: «هناك تأثيرات سياسية لقطع رواتب منتسبي الأمن والجيش منها أن يخرج الضباط والأفراد إلى الشارع لعمل مظاهرات واحتجاجات على عدم صرف المرتبات واستغلال خروج الضباط والأفراد لجهة سياسية، وقد يكون سبب في أن أي طرف يريد سحب هذه الشريحتين وهما الأمن والجيش سيذهب البعض إليهم من أجل لقمه العيش».

ويقترح أن يكون صرف مرتبات جميع منتسبي الأمن والجيش عبر محلات الصرافة.

ويناشد الرئيس هادي أن يوجه الحكومة ووزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، ووزارة المالية، والبنك المركزي بسرعة صرف مرتبات منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع على أن يكون التسليم بواقع شهرين بكل شهر، لأن الوضع أصبح لا يتحمل وثقته وأمله في الرئيس هادي كبيرة.

الوصول إلى المجاعة

ويضيف الملازم أول أحمد عمر بامعبد: «تأثير انقطاع الراتب على معيشة وحياة العسكري والأمني يوصل أسرة منتسبي الداخلية والدفاع إلى مجاعة، ولك أن تتخيل أسرة ينقطع عنها مصدرها الوحيد وهو الراتب لشهر واحد فقط كيف يكون حالها؟ فكيف إذا انقطع عنها أكثر من 18 شهرا؟ مصيبة أن تعيش بدون راتب لا تموين غذائي في البيت، ولا علاج لمريض، ولا مواصلات، ولا شيء من مقومات العيش الكريم والمصيبة عندما يأتي شهر رمضان ثم العيد»، متسائلا: كيف يوفر الجندي أو الضابط الملابس لأطفاله ويدخل في قلوبهم الفرح والسرور بالعيد؟ هنا تصبح الأسرة منكوبة»، مشيراً إلى أن الجندي أو الضابط لا يستطيع أن يداوم ويعمل في خدمة المجتمع والوطن، ويصبح تفكيره كيف يوفر الحد الأدنى من لقمة العيش لأسرته، فيضطر إلى العمل الخاص فيعمل حمالاً أو أي عمل يجده من أجل يوفر لقمة العيش لأسرته ويسد جوع أطفاله.

ويؤكد إن تعنت الحكومة بعدم صرف مستحقات ورواتب العسكريين بانتظام هو حرب شعواء على محافظات الجنوب خاصة، من أجل تركعيهم وإطلاق ثورة جياع وتخلط الأوراق وخاصة على القضية الجنوبية، لكن صمود شعب الجنوب وصبره على كل هذه الحروب من خدمات إلى رواتب إلى غلاء معيشة وانهيار للعملة وارتفاع المشتقات النفطية، كل هذا العذاب والهوان أمام ثابته وإصراره على هدفه وهو استعادة دولته الجنوبية».

وعن التأثيرات السياسية لقطع الرواتب يقول: «هدف ما يحصل خاصة في محافظات الجنوب من حرب تشنها الشرعية هو اشغال شعب الجنوب عن هدفه السامي وهو التحرير والاستقلال، وتحجيم تفكيره في المعيشة فقط، وهذا العمل السياسي لتركيع هذا الشعب في محافظات الجنوب، وخلق بيئة سلبية، وقد يذهب بعض الشباب إلى الجماعات الإرهابية وينتشر بين أوساط المجتمع التسول، وهذه الأعمال والظواهر لم تكن موجودة في مجتمعنا الجنوبي».

واستطرد: «لكن هناك صبر قوي من هذا الشعب المكافح من أجل استعادة حقه المسلوب بالعيش بدولته المستقلة على ترابه الوطني الجنوبي».